مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: تقييم أداء شركات الأعمال باستخدام معيار CAMELS دراسة تطبيقية على مؤسسة التمويل الصغير في سورية 2009 – 2018
اسم الكاتب: د. محمد معن ديوب، رائد رفيق الرحية
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5443
تاريخ الاسترداد: 2026/11/04 00:06 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Evaluating Business Performance Using The CAMELS Standard An Applied Study On The Microfinance Institution In Syria 2009-2018

Dr Mohammed Maan Diop*
Raed Rafek al-Rhiah**

(Received 16 / 10 / 2019. Accepted 28 / 6 / 2020)

□ ABSTRACT □

This research aims to evaluate the performance and efficiency of the MFI in Syria and to assess the financial position of the institution and determine its adherence to the international evaluation standards, during the period 2009-2016, and on this basis was applied camels standard, and to address the problem of the subject and test the hypotheses was based on descriptive and analytical approach in The study, in addition to indicators and financial ratios. The study concluded that the Foundation generally adheres to international standards and to keep abreast of current developments and its contribution to the economic system of the State through the work carried out and the financing practiced in the community for small enterprises.

Keywords: Performance Appraisal, Camels Standard, Syrian Crisis, MFI.

*Professor, Economics And Planning Department, Faculty Of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.
** Postgraduate Phd Student, Economics And Planning Department, Faculty Of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria. Email: Raedrafek0@Gmail.Com

تقييم أداء شركات الأعمال باستخدام معيار CAMELS
دراسة تطبيقية على مؤسسة التمويل الصغير في سورية 2009-2018

الدكتور محمد معن ديوب *

رائد رفيق الرحية **

(تاريخ الإيداع 16 / 10 / 2019. قُبِل للنشر في 28 / 6 / 2020)

□ ملخّص □

يهدف هذا البحث إلى تقييم أداء وكفاءة مؤسسة التمويل الصغير في سورية وتقييم الوضع المالي للمؤسسة وتحديد مدى التزامها بمعايير التقييم الدولية، خلال الفترة الممتدة 2009-2018، وعلى هذا الأساس تم تطبيق معيار camels ، ولمعالجة إشكالية الموضوع واختبار الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي في الدراسة، إضافة إلى المؤشرات والنسب المالية. وقد خلصت الدراسة إلى أن المؤسسة تلتزم عموما بالمعايير الدولية ومواكبة التطورات الراهنة ومساهمتها في الجهاز الاقتصادي للدولة من خلال الأعمال التي تقوم بها والتمويل الذي تمارسه في المجتمع للمشاريع الصغيرة.

الكلمات المفتاحية: تقييم الأداء، camels، الأزمة السورية، مؤسسة التمويل الصغير.

* أستاذ – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

** طالب دكتوراه، كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية. Email: raedrafek0@Gmail.com

مقدمة:

يعتبر موضوع تقييم أداء شركات الأعمال من أهم وأبرز المواضيع في الوقت الراهن(خلال فترة الأزمة السورية الحالية)، فتعرض الشركات للعديد من الأزمات ساهم في احتلال السلامة المالية الأهمية التي تأخذ في عين الاعتبار في كافة أنشطة هذه الشركات، والسعي لوضع أنظمة إنذار مبكر من أجل التعرف على المشاكل التي ستحدث قبل استفحالها، لذا سعت الكثير من شركات الأعمال إلى تقييم أدائها لمعرفة نقاط القوة والضعف التي تعتري أنشطتها والعمل على استدراكها.

الإشكالية البحثية:

ما هي قدرة نظام(CAMELS) على تقييم أداء شركات الأعمال(مؤسسة التمويل الصغير)؟

وتتفرع عنها التساؤلات التالية:

1. هل تمتلك مؤسسة التمويل الصغير كفاية لرأس المال لتحقيق نسبة الملاءة؟
2. هل تمتلك مؤسسة التمويل الصغير أصول ذات جودة مناسبة؟
3. هل تمتلك مؤسسة التمويل الصغير جهاز إداري كفؤ قادر على ادارة الأزمة بالشكل الأمثل؟
4. ما مدى تحقيق مؤسسة التمويل الصغير ربحية كافية من أجل استقرارها؟
5. هل لمؤسسة التمويل الصغير القدرة على التحكم في سيولتها؟
6. ما مدى حساسية مؤسسة التمويل الصغير لمخاطر السوق؟

أهمية البحث وأهدافه:

يهدف هذا البحث الى بيان قدرة النظام CAMELS على إعطاء تقييم شامل لأداء شركات الأعمال (مؤسسة التمويل الصغير) وكشفه لنقاط القوة والضعف في أدائها. بمعنى تقييم أداء مؤسسة التمويل الصغير خلال الحرب الحالية على سورية. ومن هنا تتكشف أهمية البحث من خلال:

– أهمية التقييم المالي لأداء المؤسسة واعتباره أمرا مهما لكثير من المهتمين والدارسين نظرا للثقل الذي تمثله في العمل المالي والاجتماعي على مستوى الجمهورية العربية السورية وبالتالي حساسية دورها الاقتصادي في الحرب الراهنة على سورية.

– اضافة لأهمية CAMELS لتقييم أداء الشركات المالية عموما وبالتالي معرفة قدرته على تقييم أداء الشركات الأخرى العاملة في السوق السورية نظرا لتقييمه الجوانب الكمية والنوعية واعتماده على تقييم كل من كفاية رأس المال، جودة الأصول، الإدارة، الربحية، السيولة، الحساسية اتجاه مخاطر السوق.

فرضيات الدراسة

و يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: تحقق مؤسسة التمويل الصغير نسبة الملاءة المنصوص عليها في القوانين السورية.

الفرضية الثانية تمتاز أصول المؤسسة بالجودة.

الفرضية الثالثة: تمتلك مؤسسة التمويل الصغير جهاز إداري كفؤ قادر على ادارة الأزمات بالشكل الأمثل.

الفرضية الرابعة: تحقق مؤسسة التمويل الصغير أرباح مرضية.

الفرضية الخامسة: للمؤسسة القدرة على التحكم في سيولتها.

الفرضية السادسة: تمتاز أصول وخصوم مؤسسة التمويل الصغير بضعف الحساسية لمخاطر السوق.

الدراسات السابقة:

- دراسة ايمان زغود، 2015، الإنذار المبكر بإستخدام نموذج Camels لتقييم أداء البنوك التجارية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، 2015.
- دراسة فوزان عبدالقادر القيسي، 2015، تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج Camels دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة 2009-2014.
- دراسة حسين المحمود، 2014، امكانية استخدام نظام Camels في تقييم جودة الربحية في المصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية)، أطروحة ماجستير، جامعة دمشق.

منهجية البحث:

سنعتمد هذا المنهج الوصفي في الجانب النظري ، وتحديد أهم التعاريف التي يتطلبها البحث والمتعلقة به. أما الجانب التطبيقي للدراسة سنعتمد على المنهج التحليلي والوصفي لما يتناسب مع طبيعة الموضوع البحث.

الإطار الزمني و المكاني للدراسة

تمت الدراسة على مؤسسة التمويل الصغير في سورية خلال الفترة الممتدة بين 2009-2018.

الدراسة النظرية

أولاً: نظام التصنيف والتقييم (CAMELS)

يعتبر نظام (CAMELS) من أهم أنظمة التصنيف المستخدمة من قبل الهيئات الرقابية في العالم لتقييم سلامة البنوك، ويعود تاريخ هذا النظام إلى شهر تشرين الثاني من عام 1979حينما استخدمه أول مرة المجلس الاتحادي الأمريكي لفحص المؤسسات المالية، بعدها تم اعتماد هذا النظام من المجلس الاتحادي الوطني لإدارة الائتمان(NCUA) في الولايات المتحدة الامريكية في أكتوبر عام 1987[1].

وتشير كلمة (CAMELS) إلى الحروف الأولى من العناصر المكونة لهذا النظام والتي تشمل ستة عناصر هي كفاية رأس المال(Capital Adequacy)، ونوعية الأصول (Asset Quality)، والإدارة(Management)، والربحية (Earning)، والسيولة(Liquidity)، والحساسية لمخاطر السوق(Sensitivity to Market Risk). وهي تعتبر معايير هذا النظام وهي:

كفاية رأس المال(Capital Adequacy Ratio): وهي عبارة عن قدرة البنوك على الاحتفاظ بأموال تتناسب وطبيعة المخاطر التي يمكن لها أن تواجهها[2].

جودة الأصول(Assets Quality): ويقصد بها قدرة الأصول على تحقيق الإيرادات اللازمة لمواجهة المخاطر المرتبطة بالقروض ومحافظ الاستثمار .وتعد جودة الأصول ذات أهمية خاصة في نموذج التقييم لكونها الجزء الحاسم في نشاط البنك التي تهدف أنشطته إلى تحقيق الإيرادات، وتقاس بنسبة القروض المتعثرة إلى القروض الكلية[3].

[1] Milligan, J. (2002). Guess who"s rating your bank. ABA Banking Journal, Vol. 94 (10).p70.

[2] MacDonald, S. Scott & Timothy W. Koch, 6th Ed. Management of Banking, 2006, Thomson South-Western Corporation, United States of America,p64.

[3] Haseeb Badar and Gul Zeb, (2011) Camels Rating System for Banking Industry in Pakistan, Umea University, Master Thesis, Pakistan.

جودة الإدارة: وهي عبارة عن عنصر مهم من عناصر النموذج تقيس قدرة الإدارة والإجراءات الإدارية والمسؤولين الإداريين على تحديد المخاطر وقياسها والسيطرة عليها، وهي عبارة عن معدل النمو في الإيرادات[4].

العوائد(Earnings Quality): عبارة عن مقياس يقيس كمية العوائد واتجاهاتها، كما يحدد العوامل التي يمكن لها أن تؤثر في جودة العوائد، وتكون باحتساب العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية[5].

جودة السيولة (Liquidity): تقيس هذه النسبة كفاية السيولة الحالية والمرتقبة للبنك، بالإضافة إلى دراسة النشاطات المتعلقة بالتمويل، وهي نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع[6].

حساسية مخاطر السوق: تقيس هذه النسبة أثر التغير في درجات أسعار الفوائد وأسعار الصرف وأسعار السلع والأسهم في العوائد ورأس المال الاقتصادي، وكلما كانت أقل فذلك أفضل[7].

ثانياً: نظرة عامة عن مؤسسة التمويل الصغير في سورية

في ضوء الأوضاع الحالية التي تشهدها سورية، تركز مؤسسة التمويل الصغيرة حالياً على الاستجابة للأزمة الإنسانية. وكما هو الحال في جميع البلدان التي تعمل داخلها، تتبع مؤسسة التمويل الصغيرة استراتيجية طويلة الأمد، وتلتزم بمساعدة الشعب السوري لتحسين مستوى حياته.

بدأت مؤسسة التمويل الصغيرة في تنفيذ برنامج التمويل الصغير عام 2003، وبموجب مرسوم التمويل الصغير الجديد عام 2008، أُدرجت مؤسسة التمويل الصغير الأولى في سورية كشركة للتمويل الصغير وحصلت على رخصة مزاولة أعمال التمويل الصغير استناداً لأحكام المرسوم رقم 15 لعام 2007، وقرار مجلس النقد والتسليف رقم 380 لعام 2008 وبرأس مال قدره 400 مليون ل.س موزعة على 800000 سهم بقيمة اسمية 500 ل.س للسهم الواحد[8].

حتى اندلاع الأزمة، امتد عمل مؤسسة التمويل الصغيرة إلى ست محافظات أساسية (حلب ودمشق وحماه واللاذقية والسويداء وطرطوس)، مقدمةً الخدمات للسكان في الريف والمدن على السواء، وتشمل تلك الخدمات التنمية الاقتصادية الريفية والسياحة وتنمية المشاريع وتعزيز شركات المجتمع المدني وحماية التراث الثقافي[9].

بعد تأسيس مؤسسة التمويل الصغير الأولى في سورية، تم افتتاح مؤسسات التمويل الصغير الأخرى بما في ذلك بنك "إبداع" التابع للأونروا، والمؤسسة الوطنية للتمويل الصغير. وشهد القطاع ازدهاراً حتى اندلاع الأزمة، ما دفع هذه المؤسسات للتوقف عن العمل بشكل كامل. لتستأنف عملياتها مجدداً نهاية عام 2014 حين تحسّن الوضع الأمني في محافظة دمشق وأصبح أكثر استقراراً.

تعتبر وكالة التمويل الصغير الأولى في سورية، وهي مؤسسة التمويل الوحيدة التي استمرت بعملها طوال فترة الأزمة كجزء من الاستجابة الإنسانية لمؤسسة التمويل الصغيرة، مما وفر للعملاء إمكانية الوصول إلى خدمات الادخار

[4] Dang, Uyen (2011). The CAMEL Rating System in Banking Supervision A Case Study. Arcada University of Applied Sciences, Helsinki, Finland. P22.
[5] Camels Rating System for Banking Industry in Pakistan, Previous source.
[6] Management of Banking, , Previous source.
[7] Singh, Asha and Gupta, Poonam (2013) Measures for Identifying and Controlling Risks in Indian Commercial Banks. The International Journal of Management, vol. 2. No. 3.pp. 14-18.
[8] تقرير البيانات المالية للسنة المنتهية 2016/12/31، معلومات عامة عن مؤسسة التمويل الصغير في سورية، ص 8.
[9] حسب موقع الشركة تمت الزيارة بتاريخ 15-2-2019:

https://www.akdn.org/ar/%D8%A3%D9%8A%D9%86%D9%86%D8%B9%D9%85%D9%84/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7/%D8

والتمويل للشركات والمساكن. وبسبب التحديات الأمنية تم تعليق صرف القروض في محافظتي حمص وحلب، في حين تم الإبقاء على خدمات الإيداع.

وقد دخلت مؤسسة التمويل الصغير الأولى منذ بداية الأزمة في شراكة مع الشركات المحلية، وذلك لتسهيل مشاريع توزيع المساعدات مثل المساعدات النقدية من خلال حسابات التوفير، مقدمة الإغاثة الفورية، مع تعزيز ثقافة الإدماج المالي.

الغاية الاساسية للمؤسسة تقديم التمويل الصغير والمتناهي بالصغر بالإضافة الى الخدمات المالية والمصرفية التالية لشرائح معينة من السكان:

- قبول الودائع بالليرة السورية ولآجال مختلفة
- تقديم القروض الصغيرة للشرائح المستهدفة من السكان.
- تقديم خدمات التأمين الصغيرة المرتبطة بقروضها وإعادة التأمين لدى احدى شركات التأمين المرخصة في الجمهورية العربية السورية

تتراوح القروض بين 10000– 1000000 ل.س ويتم السداد عن طريق دفعات شهرية متساوية ومضمونة من قبل طرف ثالث أو عن طريق موجودات المقترض. وقد بلغ عدد القروض الممنوحة خلال عام 2016 (17087) قرض، بقيمة اجمالية 3318 مليون ل.س مقارنة بـ(2400 مليون ل.س عام 2015)[10].

الدراسة التطبيقية معيار CAMELS

تأتي هذه الدراسة لتحليل العوامل المؤثرة على أداء مؤسسة التمويل الصغير الأولى بسورية باستخدام عناصر نموذج CAMELS، وتحديد العناصر الأكثر تأثيراً على أداء تلك المؤسسة.

محاور الدراسة:

كفاءة رأس المال: تعكس نسبة كفاية رأس المال مقدرة رأس مال البنك على تحمل الخسائر غير المتوقعة ومواجهة الالتزامات (Aspal and Malhotra, 2013: 74)[11] وسيتم قياس نسبة كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات كفاية رأس المال الصادرة عن البنك المركزي السوري والتي تقوم البنوك باحتسابها ونشرها في التقارير المالية لها، وهي عبارة عن رأس المال التنظيمي مقسوماً على إجمالي الموجودات حسب أوزان مخاطرها.

جدول 1:نسبة كفاية رأس المال للفترة 2009–2016

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة كفاية رأس المال%	36.07	41.41	26.34	23.61	17.47	16.59	16.21	21.37	15.81	12.13

تم احتساب كفاية رأس المال وفقا لطريقة الاحتساب المحددة في القرار رقم (313 م ن / ب6 لعام 31) بالاستناد إلى البيانات المنشورة في تقرير البيانات المالية للسنوات 2009–2018

تحافظ المؤسسة على رأس مال مناسب لمواجهة المخاطر التي تلازم أنشطتها المختلفة، حيث تلتزم المؤسسة والمحافظة على معدلات تفوق الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال البالغة 12% حسب تعليمات مصرف سورية المركزية، نلاحظ بأن المؤسسة تدير هيكلية رأسمالها وتجري تعديلات عليه في ضوء التغيرات التي تطرأ على الظروف

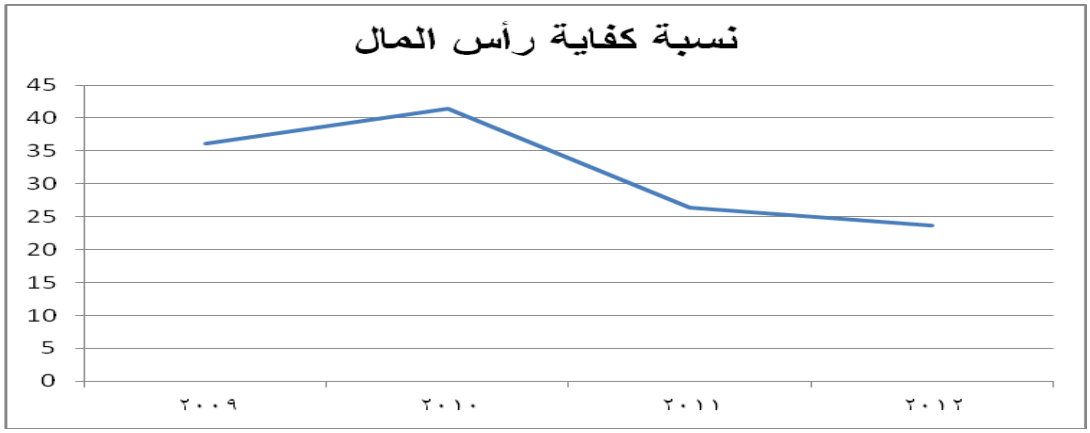
[10] المصدر السابق نفسه.

[11] Aspal, P., and Malhotra, N., (2013). Performance Appraisal of Indian Public Sector Banks. World Journal of Social Sciences, Vol. 3. No. 3: 71–88..

الاقتصادية ووصف المخاطر في أنشطتها، بهدف التعديل أو المحافظة على هيكل رأس المال ونلاحظ تراجع نسبة كفاية راس المال.

أولاً الفترة من 2009-2012

شكل 1: تطور نسبة كفاية رأس المال للفترة 2009-2012

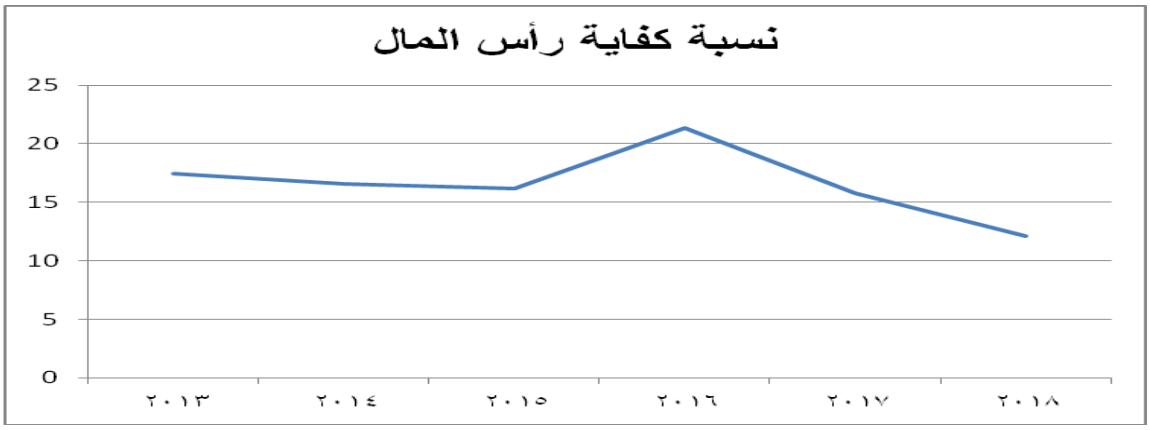


المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المنشورة

وتشير الإحصائيات السابقة إلى أن مؤسسة التمويل الصغير تتمتع بنسب كفاية رأسمال مرتفعة تتجاوز الحد الادنى المطلوب من قبل مصرف سورية المركزي والبالغ 12%، وكذلك الحد الادنى المطلوب من قبل لجنة بازل والبالغة 8%، بانحراف معيار بلغ 8.31% وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 2009-2012. وبمتوسط بلغ 31.85%.

ثانياً الفترة من 2013-2018

شكل 2: تطور نسبة كفاية رأس المال للفترة 2013-2018



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المنشورة

تتعرض الجمهورية العربية السورية لأحداث أثرت تأثيراً ملموساً على القطاعات الاقتصادية بشكل عام وأدت في معظم الأحوال إلى انخفاض ملموس للأنشطة الاقتصادية، ويعتمد حجم تأثير الأحداث المشار إليها على المدى المتوقع والفترة الزمنية التي ينتظر عندها انتهاء هذه الأحداث وما يترتب عليها من آثار. كما تشير الإحصائيات السابقة إلى أن مؤسسة التمويل الصغير تتمتع بنسب كفاية رأسمال جيدة إلا أنها انخفضت بالمقارنة مع الفترة السابقة، حيث أنها

تتجاوز الحد الادنى المطلوب من قبل مصرف سورية المركزي والبالغ 12 %، وكذلك الحد الادنى المطلوب من قبل لجنة بازل والبالغة 8 %، بانحراف معيار بلغ 2.98% وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 2013-2016. وبمتوسط بلغ 16.60 %.

وبالمقارنة بين متوسطي كفاية رأس المال للفترتين يتبين بأن نسبة كفاية رأس المال للفترة من 2009-2012 أعلى من الفترة 2013-2016 التي تمثل فترة الأزمة التي مرت على الجمهورية العربية السورية.

جودة أصول الشركة: من أكثر المقاييس المستخدمة لجودة أصول البنك نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض(Misra and Aspal, 2013: 42)[12] وسيتم قياس هذه النسبة من خلال قسمة القروض غير العاملة (او ما يطلق عليها بالقروض المتعثرة : هي القروض التي لم تعد تحقق للبنك إيراد من الفوائد. او القروض التي يضطر البنك لجدولتها بعد دراسة المركز المالي للعميل والضمانات التي قدمها للحصول على القرض. حيث انها تكون على درجة كبيرة من المخاطر لا تمكن البنك من تحصيلها خلال فترة معقولة والتشريعات المصرفية في الولايات المتحدة تعتبر القرض غير عاملاً اذا مر على استحقاق اي قسط من أقساطه اكثر من 90 يوم ولكن بشكل عام ليس هناك تعريف عالمي موحد لهذه القروض) على إجمالي القروض للبنك، والجدول التالي يبين جودة أصول الشركة وذلك خلال مرحلتين، كما يلي:

المرحلة الأولى فترة قبل الأزمة

جدول3: جودة أصول مؤسسة التمويل الصغير خلال الفترة 2009-2012

قبل الأزمة	2009	2010	2011	2012
القروض غير العاملة	3,858,301	11,513,725	7,979,807	23,799,650
إجمالي القروض	688,023,875	997,541,721	1,304,555,637	919,404,526
قروض مشكوك بها	1004805	941665	3526329	8,223,498
قروض رديئة	2853496	10572060	4453478	15,576,152
جودة الأصول	0.56078%	1.15421%	0.61169%	2.58859%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المنشورة في تقرير البيانات المالية للسنوات 2009-2012

نلاحظ من خلال بيانات الجدول السابق بأن جودة أصول المؤسسة قد تراوحت في الفترة ما قبل الأزمة من 0.56 إلى 2.588 وهي نسبة مقبولة طالما أنها أقل من 10% بانحراف معياري بلغ 0.945% ومتوسط بلغ 1.22% مما يعكس ارتفاع جودة أصول المؤسسة بشكلٍ عام، لكن يلاحظ أن بعض السنوات تعاني من ارتفاع في النسبة مما يدل على انخفاض نسبي في جودة أصولها.

المرحلة الثانية فترة خلال الأزمة

جدول4: جودة أصول مؤسسة التمويل الصغير خلال الفترة 2013-2018

خلال الأزمة	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القروض غير العاملة	441,935	160,270	553,325	119,565	1,443,980	9,828,102
إجمالي القروض	977,177,677	1,530,146,395	2,075,586,867	3,042,318,346	9,625,529,854	5,360,888,721

[12] Misra, Sushendra and Aspal, Parvesh, (2013). A Camel Model Analysis of State Bank Group. World Journal of Social Sciences, Vol. 3. No. 4. July 2013 Issue.

قروض مشكوك بها	158,016	97045	142325	87850	267030	2415160
قروض رديئة	283,919	63225	411000	31715	115138	1070045
جودة الأصول	0.04523%	0.01047%	0.02666%	0.00393%	0.01500%	0.18333%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المنشورة في تقرير البيانات المالية للسنوات 2013-2018

نلاحظ من خلال بيانات الجدول السابق بأن جودة أصول المؤسسة قد تراوحت في الفترة خلال الأزمة(2013-2018) من 0.452 إلى 0.18 وهي نسبة مقبولة جداً وتشير إلى ارتفاع كبير في جودة أصول الشركة طالما أنها أقل من 10% بانحراف معياري بلغ 0.068% ومتوسط بلغ 0.047% مما يعكس ارتفاع كبير في جودة أصول المؤسسة بشكلٍ عام، لكن يلاحظ أن السنوات التالية لعام 2013 قد ارتفعت جودة أصولها وبشكل ملحوظ.

ومن خلال ملاحظة الانحراف المعياري تبين انخفاض التشتت والانحراف في العائد من القروض عن العائدات العادية المتوقعة. وهو الأمر تمت ملاحظته خلال الفترة خلال الأزمة وقبلها.

كفاءة الإدارة: تعكس هذه النسبة مدى قدرة وكفاءة مجلس إدارة البنك وإدارته التنفيذية في تسيير أعماله وإدارة مخاطره(Dang, 2011: 21)[13] وسيتم قياس كفاءة الإدارة من خلال قدرتها في التحكم بالمصاريف التشغيلية للبنك وذلك من خلال قسمة المصاريف التشغيلية للبنك على إجمالي الأصول. والجداول التالية يبين جودة كفاءة الإدارة في الشركة وذلك خلال مرحلتي(قبل وخلال الأزمة)، كما يلي:

المرحلة الأولى فترة قبل الأزمة

جدول5: كفاءة الإدارة مؤسسة التمويل الصغير خلال الفترة 2009-2012

	2009	2010	2011	2012
المصاريف التشغيلية	77,358,874	76,047,104	81,046,564	40,061,152
إجمالي الأصول	784,333,663	1,105,413,328	1,538,377,822	1,777,488,705
كفاءة الإدارة	9.86%	6.88%	5.27%	2.25%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المنشورة في تقرير البيانات المالية للسنوات 2009-2012

بلغ متوسط نسبة المصاريف التشغيلية إلى إجمالي أصول مؤسسة التمويل الصغير حوالي 6.07 %، وقد تراوحت هذه النسبة من 9.86% إلى 2.25% وبانحراف معياري 3.18% ومما سبق يتبين بأن المؤسسة تتميز بمستويات متفاوتة من المصاريف التشغيلية، نتيجة وجود تقلب ملحوظ في النسبة خلال فترة قبل الأزمة خاصة في عام 2012، إلا أن مقدار هذه التقلبات لا يمكننا وصفها بأنها كبيرة، حيث تعتبر مقبولة في ضوء التفاوت بالمصاريف التشغيلية قبل الأزمة وبدايتها بعام 2012 مما يدل على كفاءة الإدارة المؤسسة.

المرحلة الثانية فترة خلال الأزمة

[13] Dang, Uyen, (2011). The CAMEL Rating System in Banking Supervision: A Case Study. Arcada University of Applied Sciences, International Business Degree.

جدول6: كفاءة الإدارة مؤسسة التمويل الصغير خلال الفترة 2013-2018

	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المصاريف التشغيلية	45,301,871	94,675,597	147,861,631	226,793,193	280,784,853	401,433,531
إجمالي الأصول	2,132,295,619	2,484,895,614	3,697,548,350	5,404,139,918	8,467,443,452	14,651,564,876
كفاءة الإدارة	2.12%	3.81%	4.00%	4.20%	3.32%	2.74%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المنشورة في تقرير البيانات المالية للسنوات 2013-2018

بلغ متوسط نسبة المصاريف التشغيلية إلى إجمالي أصول مؤسسة التمويل الصغير حوالي 3.36 %، وقد تراوحت هذه النسبة من 2.12% إلى 2.74% وبانحراف معياري 0.80% ومما سبق يتبين بأن المؤسسة خلال فترة الأزمة تتميز بمستويات متقاربة من المصاريف التشغيلية، مع عدم وجود تقلب كبير في النسبة خلال فترة الأزمة، مما يشير إلى تحسن كفاءة الإدارة بالمؤسسة.

الربحية: إن تحقيق الربحية هو أهم أهداف ومحددات أداء أي شركة، وذلك نظراً لأن الأرباح تعتبر المصدر الأساسي لتحقيق عوائد مناسبة للمساهمين ولتعزيز رأس مال الشركة (Atikogullari, 2009)[14] وسيتم احتساب ربحية المؤسسة من خلال صافي هامش الفائدة من خلال قسمة الفرق بين الفوائد المقبوضة والفوائد المدفوعة على إجمالي الدخل (Matthew and Esther, 2012)[15] والجداول التالية يبين نسب ربحية الشركة وذلك خلال مرحلتي(قبل وخلال الأزمة)، كما يلي:

المرحلة الأولى فترة قبل الأزمة

جدول7: ربحية مؤسسة التمويل الصغير خلال الفترة 2009-2012

	2009	2010	2011	2012
صافي هامش الفائدة	73,380,591	37,235,710	84,855,579	78,881,593
إجمالي الأصول	784,333,663	1,105,413,328	1,538,377,822	1,777,488,705
الربحية	9.36%	3.37%	5.52%	4.44%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المنشورة في تقرير البيانات المالية للسنوات 2009-2012

بلغ متوسط نسبة صافي هامش الفائدة إلى إجمالي أصول مؤسسة التمويل الصغير حوالي 5.67%، وقد تراوحت هذه النسبة من 9.36% إلى 4.44% وبانحراف معياري 2.61 % ومما سبق يتبين بأن المؤسسة تتمتع بتحقيق مستويات مرتفعة من الربحية، خلال فترة قبل الأزمة خاصة في عام 2009 إلا أنها ربحيتها قد انخفضت بعام 2010 وبشكل كبير حيث انخفض هامش الفائدة المتحقق خلال هذه الفترة مع ارتفاع في أصول الشركة، وقد يكون ذلك بنتيجة إعادة تقييم الأرباح حيث يتم إعادة تحويل البنود المالية بالعملات الأجنبية على أساس أسعار القطع السائدة بتاريخ الوضع

[14] Atikogllari, M. (2009). An analysis of the northern Cyprus banking sector in the post – 2001 period through the camels approach. International Research Journal of Finance and Economics, (32) , 212-230.

[15] Matthew, N., and Esther, L., (2012). A Financial Performance Comparison of Foreign VS Local Banks in Ghana. International Journal of Business and Social Science, Vol. 3 No. 21: 82-87.

المالي. فالبنود غير المالية بالعملات الأجنبية المسجلة على أساس القيمة العادلة يعاد تحويلها على أساس أسعار القطع السادة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة.

المرحلة الثانية فترة خلال الأزمة

جدول8: ربحية مؤسسة التمويل الصغير خلال الفترة 2013-2018

	2013	2014	2015	2016	2017	2018
صافي هامش الفائدة	85,407,009	34,960,267	133,703,835	135,701,706	27,679,061	442,779,110
إجمالي الأصول	2,132,295,619	2,484,895,614	3,697,548,350	5,404,139,918	8,467,443,452	14,651,564,876
الربحية	4.01%	1.41%	3.62%	2.51%	0.33%	3.02%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المنشورة في تقرير البيانات المالية للسنوات 2013-2018

بلغ متوسط نسبة صافي هامش الفائدة إلى إجمالي أصول مؤسسة التمويل الصغير حوالي 2.48 %، وقد تراوحت هذه النسبة من 4.01% إلى 3.02% وبانحراف معياري 1.39% ومما سبق يتبين بأن المؤسسة تتمتع بتحقيق مستويات مرتفعة من الربحية، خلال فترة الحرب خاصة في عام 2013 إلا أنها ربحيتها قد انخفضت بعام 2014 وبشكل كبير حيث انخفض هامش الفائدة المتحقق خلال هذه الفترة ومن ثم عاد للارتفاع خلال عام 2015، ثم عاد للانخفاض في السنوات التالية حتى وصل إلى 0.33% عام 2017 ليعاود الارتفاع وبنسبة جيدة عام 2018 ليصل إلى 3.02%، ومن خلال الانحراف المعيار يتبين بأن مقدار الانحراف عن العائد المتوقع ضئيل وبالتالي فإن هذا يدل على كفاءة الادارة في إدارة أصولها من جهة ونجاحها في قراءة الوضع الاقتصادي خلال الأزمة الحالية.

السيولة: تحتل السيولة أهمية خاصة في تقييم الملاءة المالية للبنك لأنها تعكس قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاه الدائنين وخاصة المودعين (Ongore and Kusa, 2013: 241) [16]وسيتم قياس السيولة من خلال قسمة الأصول السائلة لدى المؤسسة على إجمالي الأصول (Ilhomovich, 2009)[17]. ومن أهم القرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف والناظمة لعمل المؤسسة القرار رقم(589/م ن/ب4)، ومن أهم ما تضمنه القرار المادة 6 (نسبة السيولة): يجب على المؤسسات المالية المصرفية الاجتماعية ألا تقل نسبة سيولتها في أي وقت كان عن 20% وفق طريقة الاحتساب المحددة من قبل مجلس النقد والتسليف. والجداول التالية يبين نسب سيولة الشركة وذلك خلال مرحلتي(قبل وخلال الأزمة)، كما يلي:

[16] Ongore, V., and Kusa, G., (2013). Determinants of Financial Performance of Commercial Banks in Kenya. International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 3, No. 1.

[17] Ilhomovich, S.E., (2009). Factors affecting the performance of foreign banks in Malaysia. A thesis submitted to the fulfillment of the requirements for the degree Master of Science (Banking). College of Business, Finance and Banking.

المرحلة الأولى فترة قبل الأزمة

جدول9: سيولة مؤسسة التمويل الصغير خلال الفترة 2009-2012

	2009	2010	2011	2012
السيولة	9.06%	6.00%	8.40%	37.00%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المنشورة في تقرير البيانات المالية للسنوات 2009-2012

بلغ متوسط نسبة السيولة في مؤسسة التمويل الصغير خلال الفترة 2009-2012 حوالي 15.12%، وقد تراوحت هذه النسبة من 9.06% إلى 37% وبانحراف معياري 14.65%، حيث نجد انخفاض بشكل عام في سيولة المؤسسة خلال هذه الفترة إلا أنها قد تحسنت تحسناً ملحوظاً بعام 2012 حيث قد وصل متوسط نسبة السيولة بعام 2012 إلى 37% متجاوزة الحد الأدنى المحدد بـ20% وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم(589/م ن/ب4).

المرحلة الثانية فترة خلال الأزمة

جدول10: سيولة مؤسسة التمويل الصغير خلال الفترة 2013-2018

	2013	2014	2015	2016	2017	2018
السيولة	52.92%	43.92%	39.13%	37.88%	37.88%	27.45%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المنشورة في تقرير البيانات المالية للسنوات 2013-2018

في حين بلغت نسبة السيولة في مؤسسة التمويل الصغير خلال الفترة 2013-2018 حوالي 39.86%، وقد تراوحت هذه النسبة من 52.92% إلى 27.45% وبانحراف معياري 8.36% ، وتعتبر هذه النسب جيدة جداً بالمقارنة مع السنوات السابقة على الرغم من انخفاضها بشكل ملحوظ بعد العام 2014.

وبشكل عام يعود السبب في الانخفاض بالسيولة خلال مراحل الدراسة عموماً بحسب طبيعة عمل المؤسسة إلى ارتفاع المحفظة الائتمانية بالإضافة إلى ارتفاع الحسابات الجارية وحسابات التوفير الخاصة لعملاء المؤسسة وتعمل المؤسسة على الاستفادة من السيولة الفائضة من خلال توظيفها في إيداعات لدى البنوك العاملة في السوق المصرفية السورية.

الحساسية لأسعار السوق: يقيس هذا المتغير مدى تعرض البنك لمخاطر السوق، وعادة ما يتم قياس الحساسية لمخاطر السوق من خلال قسمة محفظة الأوراق المالية لدى المؤسسة على إجمالي الأصول(Gulzeb, 2011: 35)[18]، في حين بأننا سنعتمد لقياس الحساسية على المخاطر التي تؤثر القيم العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة تغيرات في أسعار السوق كنسب الفوائد، أسعار الفوائد، وأسعار العملات الأجنبية باحتسابها ونشرها في التقارير المالية لها، وذلك لأن غاية مؤسسة التمويل الصغير تقديم التمويل الصغير والمتناهي بالصغر لشريحة معينة من السكان، وبالتالي لا نستطيع تطبيق هذا المعيار.

وبالنسبة لمخاطر أسعار الفائدة فتنشأ نتيجة عدم التوازن فيما بين الموجودات والمطلوبات التي تستحق أن تخضع لتغير في معدلات الفائدة بتواريخ معينة، وتقوم المؤسسة بإدارة هذه المخاطر من خلال متابعة تنسيق إعادة تسعير حسابات الموجودات والمطلوبات المنتجة لفوائد من خلال سياسة إدارة المخاطر التي يتم مراجعتها دورياً من قبل إدارة المخاطر في المؤسسة.

[18] Gulzeb, H., (2011). Camels Rating System for Banking Industry in Pakistan. Unpublished Master Thesis, Umea School of Business, Umea University.

إن تقييم الحساسية لمخاطر السوق لا يعتمد على نسب أساسية مثل العناصر الأخرى لنظام (CAMELS) وإنما يتوقف بدرجة كبيرة على مكونات الميزانية العمومية والأنشطة التي تتضمنها، وبالتالي هناك العديد من العوامل التي يتعين أخذها في الاعتبار(Oexaminer Rientaion, 1998,p18)[19]:

- مدى حساسية هيكل الأصول والالتزامات للتغيرات العكسية في أسعار الفوائد وأسعار الصرف وأسعار الأسهم.
- مدى قدرة الإدارة على قياس وضبط درجة التعرض للمخاطر.
- درجة المخاطرة التي يتعرض لها البنك جراء المتاجرة بالأوراق المالية.
- مدى توفر إدارة قوية لتطبيق فعال للسياسات والإجراءات اللازمة لإدارة ومراقبة المخاطر الائتمانية.
- مدى وجود نظام رقابة داخلية فعال لمراقبة العمليات المصرفية بالإضافة إلى وجود نظام فعال للتدقيق الداخلي.
- مدى ملائمة ومرونة هيكل الميزانية في مواجهة مخاطر السوق.
- مدى وجود وتطبيق إجراءات كافية تسمح بإجراء مراجعة وتقييم دوري لإدارة المخاطر.
- مدى قدرة الإدارة على مراقبة التغيرات الجارية في البيئة التنافسية المصرفية.
- مدى إجراء وتطبيق دراسات فنية كافية حول حصر ومراقبة جميع أنواع المخاطر قبل الشروع في الدخول في أية مشروعات جديدة، وتقديم منتجات وخدمات مصرفية جديدة.
- مدى وجود نظم معلومات إدارية كافية تضمن انسياب وتدفق المعلومات ضمن تقارير مالية للإدارة العليا تحدد جميع المخاطر المحيطة بالعمليات والأنشطة بشكل دقيق ومنضبط.
- وجود جهاز رقابة يتمتع بالاستقلالية التامة من حيث الصلاحيات والمهام وقادر على القيام بواجباته بما يتلاءم وطبيعة وحجم المخاطر

نسب و مؤشرات الحساسية إلى مخاطر السوق

GAP = RSAs –RSLs (MacDonald and Koch, 2006, p169)[20]

تقيس هذه النسبة الفجوة بين الموجودات والالتزامات الحساسة للفائدة، فإذا كانت النتيجة بالسالب فهذا يعني أن الالتزامات حساسة للفائدة أكثر من الموجودات والعكس صحيح، وهنا لا بد من توضيح ما يلي(MacDonald and Koch, 2006, p172):

- في حال كانت النتيجة موجبة وارتفعت معدلات الفائدة فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع في أسعار الفائدة الدائنة والمدينة وزيادة في صافي عائد الفائدة .أما في حال انخفاض معدلات الفائدة فان ذلك سيؤدي إلى انخفاض في أسعار الفائدة الدائنة والمدينة يترتب عليه انخفاض في صافي عائد الفائدة.
- في حال كانت النتيجة بالسالب وارتفعت معدلات الفائدة يترتب على ذلك ارتفاع في أسعار الفائدة الدائنة والمدينة وانخفاض في صافي عائد الفائدة، وفي حال انخفاض معدلات الفائدة فإن ذلك سيترتب عليه انخفاض أسعار الفائدة الدائنة والمدينة وزيادة في صافي عائد الفائدة.

وبالنسبة للمؤسسة فقد كانت نتيجة فجوة إعادة التسعير للفائدة كما يلي:

[19] Oexaminer Rientaio، 1998، تطبيق نظام التقييم المصرفي (CAMELS) على مصرف كويكر بأمريكا، دراسة تطبيقية (غير منشورة)، سلطة النقد الفلسطينية.

[20] MacDonald, S. Scott and Koch, Timothy W., Management of Banking, Courier Westford, MA, Sixth Edition, 2006.

جدول11: فجوة إعادة تسعير الفائدة في مؤسسة التمويل الصغير خلال الفترة 2009-2018

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
فجوة إعادة تسعير الفائدة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المنشورة للفترة 2009-2018.

- من الجدول يتبين أنه إذا ارتفعت معدلات الفائدة يترتب على ذلك ارتفاع الفائدة الدائنة والمدينة ولا يحدث أي تغيير على صافي عائد الفائدة، وفي حال انخفاض معدلات الفائدة فإن ذلك سيترتب عليه انخفاض أسعار الفائدة الدائنة والمدينة ولا يحدث أي تغيير على صافي عائد الفائدة وهي الحالة الثالثة. وكمثال عملي سنطبق التغيير في أسعار الفائدة(زيادة ونقصان بنسبة 2%) للسنوات 2012-2013 والسنوات 2017-2018 وندرس مقدار الأثر على الأرباح والخسائر وعلى حقوق الملكية:

جدول12: يوضح أثر التغير في أسعار الفائدة(زيادة ونقصان 2%) على الأرباح والخسائر وحقوق الملكية للعامين 2012-2013

2013 مخاطر أسعار الفائدة			
العملة	الزيادة بسعر الفائدة بنسبة 2% الفجوة التراكمية	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
ليرة سورية	394,935,891	7,898,718	5,924,039
دولار أمريكي	-334641784	-6,692,836	-5,019,627
العملة	النقص بسعر الفائدة بنسبة 2% الفجوة التراكمية	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
ليرة سورية	-394,935,891	-7,898,718	-5,924,039
دولار أمريكي	334641784	6,692,836	5,019,627

المصدر: تقرير البيانات المالية المنشورة للفترة 2013.

2012 مخاطر أسعار الفائدة			
العملة	الزيادة بسعر الفائدة بنسبة 2% الفجوة التراكمية	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
ليرة سورية	560,942,559	11,218,851	8,414,138
دولار أمريكي	-300,806,843	-6,016,137	-4,512,103
العملة	النقص بسعر الفائدة بنسبة 2% الفجوة التراكمية	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
ليرة سورية	-560,942,559	-11,218,851	-8414138.25

دولار أمريكي	300,806,843	6,016,137	4512102.75

المصدر: تقرير البيانات المالية المنشورة للفترة 2013.

جدول13: يوضح أثر التغير في أسعار الفائدة(زيادة ونقصان 2%) على الأرباح والخسائر وحقوق الملكية للعامين 2017-2018

2017 مخاطر أسعار الفائدة			
العملة	الزيادة بسعر الفائدة بنسبة 2% الفجوة التراكمية	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
ليرة سورية	1,204,378,551	24,087,571	18,065,678
العملة	النقص بسعر الفائدة بنسبة 2% الفجوة التراكمية	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
ليرة سورية	1,204,378,551	-24,087,571	-18,065,678

المصدر: تقرير البيانات المالية المنشورة للفترة 2018.

2018			
العملة	الزيادة بسعر الفائدة بنسبة 2% الفجوة التراكمية	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
ليرة سورية	3,048,437	60,969	45,727
العملة	النقص بسعر الفائدة بنسبة 2%	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
ليرة سورية	3,048,437	-60,969	-45,727

المصدر: تقرير البيانات المالية المنشورة للفترة 2018.

تمثل مخاطر أسعار الفائدة الخاصة بالليرة السورية مجموع الايداعات لدى المصارف وصافي التسهيلات الائتمانية في جانب الموجودات مطروحة منه مجموع الحسابات الجارية والتوفير في جانب المطاليب.

في حين تمثل مخاطر أسعار الفائدة الخاصة بالدولار الأمريكي رصيد قرض AKAM بمبلغ 2331836 $ في 2013، ومبلغ 3886393$ كما في 2012.

وإن الأثر على حقوق الملكية يمثل 75% من الأثر على الأرباح والخسائر، وهو حصة حقوق الملكية من الأرباح والخسائر للسنة المالية وذلك بعد اقتطاع ضريبة الدخل البالغة 25%.

أما بالنسبة لمخاطر أسعار العملات(تحليل الحساسية) فنجد:

جدول14: يوضح أثر التغير في أسعار العملات(زيادة ونقصان 10%) على الأرباح والخسائر وحقوق الملكية للأعوام 2012-2013 و2017-2018

2013 مخاطر أسعار العملات			
العملة	الزيادة بسعر صرف العملة بنسبة 10% مراكز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
دولار أمريكي	-252,133,014	-25,213,301	-18,909,976

العملة	النقص بسعر صرف العملة بنسبة10% مراكز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
دولار أمريكي	−252,133,014	25,213,301	18,909,976

المصدر: تقرير البيانات المالية المنشورة للفترة 2013.

2012 مخاطر أسعار العملات			
العملة	الزيادة بسعر صرف العملة بنسبة 10% مراكز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
دولار أمريكي	−297,239,956	−29,723,996	−22,292,997

العملة	النقص بسعر صرف العملة بنسبة 10% مراكز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
دولار أمريكي	−297,239,956	29,723,996	22,292,997

المصدر: تقرير البيانات المالية المنشورة للفترة 2013.

2017مخاطر أسعار العملات			
العملة	الزيادة بسعر صرف العملة بنسبة10%	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
دولار أمريكي	373,996,762	37,399,676	28,049,757
يورو	55,013,214	5,501,321	4,125,991

العملة	النقص بسعر صرف العملة بنسبة10%	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
دولار أمريكي	373,996,762	−37,399,676	−28,049,757
يورو	55,013,214	−5,501,321	−4,125,991

المصدر: تقرير البيانات المالية المنشورة للفترة 2018.

2018مخاطر أسعار العملات			
العملة	الزيادة بسعر صرف العملة بنسبة10%	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
دولار أمريكي	363,175,991	36,317,599	27,238,199
يورو	48,515,293	4,851,529	3,638,647

العملة	النقص بسعر صرف العملة بنسبة10%	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
دولار أمريكي	363,175,991	−36,317,599	−27,238,199
يورو	48,515,293	−4,851,529	−3,638,647

المصدر: تقرير البيانات المالية المنشورة للفترة 2018.

تمثل مخاطر العملات صافي التركز داخل المركز المالي بالعملات الأجنبية كما وردت في جدول تركز مخاطر العملات الأجنبية، ومن خلال تحليلنا لحساسية مخاطر أسعار الفائدة و مخاطر أسعار العملات نلاحظ أن المؤسسة لا تعاني من ضعف وذلك لأن خصوم وموجودات المؤسسة منخفضة الحساسية لمثل هذه التغيرات خاصة وأن المؤسسة لا تستثمر في محافظ استثمارية تحتوي أدوات مالية كالأسهم والسندات المالية وأي مشتقات مالية أخرى، وتكمن المخاطر في قدرة الممولين بالإيفاء بالتزاماتهم. ومن المعلوم بأن مخاطر السوق هي مخاطر تُعرّض المؤسسة لخسائر نتيجة لتقلب الأسعار في السوق(فائدة وسعر صرف)، ونلاحظ بحالة سعر الفائدة بأن مردودية المؤسسة لم تتأثر بتغيرات معدل الفائدة حيث لم تتأثر عناصر الميزانية وعوائدها، والتي لم تتأثر أيضاً بالتغيرات في أسعار الصرف كما وجدنا من خلال الجدول السابق، وذلك يعود إلى الضمانات الكافية والمناسبة التي تتخذها المؤسسة على الممولين سواء بالموجودات أو بضمان طرف ثالث ذو ائتمان مناسب.

النتائج و المناقشة:

1-يمتلك نظام CAMELS مؤشرات مالية، فنية، وإدارية يمكن من خلالها تقييم أداء الشركات المختلفة وخاصة منها المالية.

2-يمكننا من خلال نظام CAMELS الكشف عن مواطن الخلل ونقاط الضعف والقوة في قوام الشركات.

3-تبين من الدراسة بأن المؤسسة تحافظ على رأس مال مناسب لمواجهة المخاطر التي تلازم أنشطتها المختلفة، وهو الامر الذي مكنها من الصمود خلال الأزمة الحالية بوجه جميع المخاطر والمتغيرات الخارجية والداخلية، أي أن مؤسسة التمويل الصغير تتمتع بنسب كفاية رأسمال مرتفعة.

4-تعتبر جودة أصول المؤسسة مقبولة جداً خلال الفترة 2009-2018 كما انها خلال السنوات الأخيرة كانت قد ارتفعت وبشكل ملحوظ.

5-تقوم ادارة المؤسسة بوضع إستراتيجيات مناسبة للإدارة من خلال التركيز على العناصر السلبية من أجل معالجتها.

6-حققت المؤسسة خلال فترة الدراسة مستويات جيدة من الربحية، خلال فترة قبل الحرب وخلالها على الرغم من انخفاضها ببعض السنوات إلا أنها عادت وارتفعت مما يدل على كفاءة الادارة وقدرة المؤسسة على الصمود خلال الحرب ومتابعة أعمالها وبفعالية كبيرة.

7-أما سيولة المؤسسة فهي جيدة جدا سواء قبل الأزمة وخلالها حيث أنها قد كانت منخفضة قبل الأزمة إلا أنها أعلى من الحد الأدنى المحدد من قبل البنك المركزي وحافظت مؤسسة التمويل الصغيرة على نسب جيدة خلال الحرب بدأ من عام 2012.

8-تتمتع المؤسسة بمرونة عالية لمواجهة مخاطر السوق وخاصة التقلبات بأسعار الفائدة والتغيرات بأسعار العملات.

الاستنتاجات و التوصيات :

1-معظم النشاط الاقتصادي في سورية يصنف كمشاريع صغيرة ومتناهية الصغر وهذه خصوصية داعمة للاقتصاد وميزة تنافسية للمجتمع السوري وخاصة أن هذه المشروعات قادرة على المنافسة وتحقيق التنمية والاستمرار بالعمل في ظل الأزمات لذا من الضروري تعزيز العلاقة التشابكية بين أصحاب هذه الأفكار ورواد الأعمال والحاضنات الخاصة بها مع مؤسسات التمويل الصغير.

2-تعتبر تجربة مؤسسة التمويل الصغير في سورية تجربة رائدة في مجال الاقراض والتمويل ومن الضروري الاستفادة منها وتعميمها.

3- كما يرى الباحث ضرورة تطبيق نظام CAMELS لتقييم أداء الشركات وخاصة الشركات المالية والمصرفية لما يمتلكه النظام من مؤشرات تساعد في اكتشاف الخلل ونقاط الضعف في أعمال الشركات وتوضيحها للمساهمة في معالجتها وتحسين أداء الشركة.

4-من الضروري أن تقوم هذه المؤسسة بتطوير ادواتها الادارية وخاصة في ظل العمل بظروف مماثلة للظروف التي تمر بها الجمهورية العربية السورية من حرب، كالاستثمار في نظام جيد لتكنولوجيا المعلومات يكون لديه مرونة للنمو مع النشاط في المستقبل، مايخفف من أعباء التكاليف من جهة، ومخاطر الظروف المنية من جهة أخرى خاصة مع شبكة معلومات مترابطة ومتطورة.

References:

1- Milligan, J. (2002). Guess who"s rating your bank. ABA Banking Journal, Vol. 94 (10).

2- MacDonald, S. Scott & Timothy W. Koch, 6th Ed. Management of Banking, 2006, Thomson South-Western Corporation, United States of America.

3- Haseeb Badar and Gul Zeb, (2011) Camels Rating System for Banking Industry in Pakistan, Umea University, Master Thesis, Pakistan.

4- Dang, Uyen (2011). The CAMEL Rating System in Banking Supervision A Case Study. Arcada University of Applied Sciences, Helsinki, Finland.

5- Camels Rating System for Banking Industry in Pakistan, Previous source.

6- Singh, Asha and Gupta, Poonam (2013) Measures for Identifying and Controlling Aspal, P., and Malhotra, N., (2013). Performance Appraisal of Indian Public Sector Banks. World Journal of Social Sciences, Vol. 3. No. 3: 71–88..

7- Misra, Sushendra and Aspal, Parvesh, (2013). A Camel Model Analysis of State Bank Group. World Journal of Social Sciences, Vol. 3. No. 4. July 2013 Issue.

8- Dang, Uyen, (2011). The CAMEL Rating System in Banking Supervision: A Case Study. Arcada University of Applied Sciences, International Business Degree.

9- Atikogllari, M. (2009). An analysis of the northern Cyprus banking sector in the post – 2001 period through the camels approach. International Research Journal of Finance and Economics, (32).

10- Matthew, N., and Esther, L., (2012). A Financial Performance Comparison of Foreign

11- Ongore, V., and Kusa, G., (2013). Determinants of Financial Performance of Commercial Banks in Kenya. International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 3, No. 1.

12- Ilhomovich, S.E., (2009). Factors affecting the performance of foreign banks in Malaysia. A thesis submitted to the fulfillment of the requirements for the degree Master of Science (Banking). College of Business, Finance and Banking.

13- Gulzeb, H., (2011). Camels Rating System for Banking Industry in Pakistan. Unpublished Master Thesis, Umea School of Business, Umea University.

14- MacDonald, S. Scott and Koch, Timothy W., Management of Banking, Courier Westford, MA, Sixth Edition, 2006.

15- Oexaminer Rientaio، 1998، تطبيق نظام التقييم المصرفي (CAMELS) على مصرف كويكر بأمريكا، دراسة تطبيقية (غير منشورة)، سلطة النقد الفلسطينية.

16- التقارير المالية لمؤسسة التمويل الصغير في سورية للسنوات المنتهية من 2009-2018.

17- موقع مؤسسة التمويل الصغير سورية، تمت الزيارة بتاريخ 15-2-2019: https://www.akdn.org/ar